

أهمية صناعة ضمان ائتمان الصادرات في الوطن العربي  
-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات أنموذجا-

**The importance of the export credit guarantee industry in the Arab world  
-The Arab Investment and Export Credit Guarantee Corporation as a model-**

هبال عبدالمالك<sup>1</sup>

<sup>1</sup> جامعة المسيلة، abdelmalek.hebal@univ-msila.dz

تاريخ النشر: 31 / 12 / 2021

تاريخ القبول: 21 / 12 / 2021

تاريخ الاستلام: 08 / 11 / 2021

**ملخص:**

هدفت الدراسة إلى إبراز دور المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في تأمين تمويل التجارة الخارجية للدول العربية الأعضاء فيها، وهذا من خلال تحليل عمليات التأمين الخاصة بالمؤسسة في الفترة ما بين 2015 و2019.

و خلصت نتائج الدراسة إلى أن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات سعت إلى زيادة حجم صادرات الدول العربية، وتسجد ذلك في توفير الحماية اللازم لقروض التصدير من جميع الأخطار خاصة منها التجارية والسياسية التي من الممكن أن يتعرض لها المصدرين العرب، وهذا عبر تقديم جملة من الخدمات أهمها تأمين ائتمان الصادرات والمؤسسات المالية وكذا إعادة التأمين، وهو ما يفتح آفاقا جديدة أمام هؤلاء المصدرين ويشجع ويزيد من حركة التجارة الخارجية في الوطن العربي.

كلمات مفتاحية: التأمين، الائتمان، تأمين قروض الصادرات، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

تصنيفات JEL : G22 ,F13,F38

**Abstract:**

This study aimed To highlight the role of the Arab Investment and Export Credit Guarantee Corporation in securing foreign trade financing for its Arab member countries, through an analysis of the Corporation's insurance operations in the period between 2015 and 2019.

The results of the study concluded that the Arab Corporation for the Guarantee of Investment and Export Credit sought to increase the volume of exports of Arab countries, and this is demonstrated in providing the necessary protection for export loans from all risks, especially commercial and political ones that Arab exporters may be exposed to, and this by providing a number of services The most important of these is insurance of export credit and financial institutions, as well as reinsurance, which opens new horizons for these exporters and encourages and increases the movement of foreign trade in the Arab world.

**Keywords:** Insurance , credit, export loan insurance, the Arab Investment and Export Credit Guarantee

**JEL Classification Codes:** G22 ,F13,F38.

المؤلف المرسل: هبال عبدالمالك، الإيميل: abdelmalek.hebal@univ-msila.dz

1. مقدمة:

يعتبر قطاع التأمين من بين أهم القطاعات التي لها دور فعال في دفع عجلة النشاط الاقتصادي في أي بلد. وتزداد الحاجة لصناعة التأمين إذا تعلق الأمر بتأمين (الضمان) تمويل عمليات التجارة الخارجية، وهذا نظرا لتعدد وتنوع المخاطر التي يتعرض لها جمهور المتعاملين الاقتصاديين من مصدريين ومستوردين، مما يدفعهم إلى البحث عن الضمانات الحقيقية لتوفير الحماية الضرورية لعمليات التصدير والاستيراد، ولهذا سعت الدول إلى خلق آليات وهيئات من شأنها توفير الضمان عند تمويل قطاع التجارة الخارجية ولاسيما نشاط التصدير، ولعل من أبرز هذه الهيئات مؤسسات التأمين سواء كانت دولية أو إقليمية، حكومية أو خاصة.

ولهذا جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على دور الذي تلعب أحد هذه المؤسسات في هذا المجال ألا وهي المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

مما سبق يمكن طرح سؤال الإشكالية التالية:

هل يمكن اعتبار المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات من أسواق التأمين الرائدة في مجال صناعة ضمان ائتمان الصادرات في الوطن العربي؟

انطلاقا من الإشكالية السابقة يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

هل تعتبر المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بديل كاف لتأمين قروض التصدير للمؤسسات المصدرة في الدول العربية؟ وهل يمكن أن تساهم المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في ترقية عمليات التجارة الخارجية في المنطقة العربية وبالأخص صادرات الدول العربية الأعضاء فيها؟  
الفرضيات:

للإجابة على التساؤلات السالفة الذكر اعتمدن الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية الأولى:

تشكل عقود التأمين الخاصة بائتمان الصادرات نسبة جد معتبرة من إجمالي عقود التأمين التي تطرحها المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

الفرضية الرئيسية الثانية:

تساعد المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات الدول العربية الأعضاء فيها على زيادة نسبة صادراتها من خلال حماية المصدر العربي ضد مختلف الأخطار.  
أهمية الدراسة:

جاءت هذه الدراسة لتبرز الدور الذي تلعبه المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في مجال تأمين قروض صادرات الدول العربية الأعضاء، وهذا باعتبارها مؤسسة إقليمية تشمل منطقة الدول العربية، إضافة إلى صداها الدولي الذي اكتسبته في مجال التأمين.

منهج الدراسة:

و من أجل دراسة المشكلة و تحليل نتائجها وللإجابة على الإشكالية المطروحة تمت الدراسة بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي المناسب لسرد مختلف المفاهيم والحقائق التي تدور حول الموضوع. كما تم الاستعانة بمنهج دراسة حالة وهذا بالتطرق إلى تحليل حالة المؤسسة العربية لضمان ائتمان قروض الصادرات من خلال عرض عدة مؤشرات مست نشاطاتها المختلف خاصة ما يتعلق منها في شقها التأميني لقروض الصادرات.

1. مفهوم التجارة الخارجية:

هي تعبير عن أهم صور العلاقات الاقتصادية التي تجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في كل من الصادرات والواردات، وهي أداة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة، فهي تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي لأي بلد

كان، وذلك من خلال توزيع الأنشطة الصناعية للبلد، بالإضافة إلى جلب الاستثمارات الأجنبية التي لها مساهمة هي أيضا في التنمية من خلال عوامل الإنتاج المختلفة التي تتبعها<sup>1</sup>. (بن زكري بن علومديحة ، شيبان نصيرة، سبتمبر 2019، ص 385).

2. مفهوم التمويل الدولي:

يشير مفهوم التمويل الدولي إلى انتقال رؤوس الأموال بكافة أشكالها بين دول العالم المختلفة، ويتكون المصطلح من كلمتين حيث تشير كلمة التمويل إلى ندرة المعروض من رأس المال في دولة ما مقارنة بالقدر المطلوب منه، وتعني مسألة انتقال رؤوس الأموال من حيث أماكن وفرتها (أصحاب الفائض) إلى حيث أماكن ندرتها (أصحاب العجز)، ويتم هذا الانتقال عبر مجموعة من الوسطاء الماليين سواء كان ذلك في شكل بنوك أو شركات تأمين أو صناديق ادخار أو أسواق المال إلى غير ذلك من مؤسسات الوساطة المالية، أما الكلمة الثانية من مصطلح التمويل الدولي فتشير إلى الصفة التي تحكم عملية التمويل من حيث كونه دوليا، وهذا يعني أن تحرك رأس المال في هذا الإطار سيكون خارج الحدود السياسية لدول العالم.<sup>2</sup> (رشدي سيد سالم، 2015، ص ص 12.11).

### 3. مفهوم تأمين قروض الصادرات:

ويعرفه البروفيسور "JEAN BASTIN" بأنه: "أداة تأمينية تسمح للدائنين مقابل دفع أقساط لهيئة التأمين أو الضمان من تغطية مخاطر عدم تسديد الديون الناتجة عن الأشخاص العاجزين"<sup>3</sup>.

( Christianne Dubreul, Patrice Deslaurier, 1/1/1997, P656)

و يستخلص من هذا المفهوم ما يلي:

- يعتبر ضمان الائتمان نظام تأمين لتعويض الخسائر الذي يعد مبدأ أساسيا للتأمين.

- وجود الشيء المؤمن عليه وهو الدين.

- وجود حق في الدين قابل للتغطية بتأمين القرض.

- أشخاص معروفون سابقا.

- وجود حالة عدم الدفع وعدم القدرة على السداد.

أي أن نفس مكونات التأمين العادي موجودة في هذا التأمين مع فرق وحيد وهو أن الشيء المؤمن في ضمان الائتمان هو الدين والهدف هنا هو تشجيع الصادرات<sup>4</sup>. (قدي عبد المجيد، سعدي وصاف، جوان 2002، ص 220).

في حين عرف المشرع الجزائري بموجب المادة الأولى من الأمر رقم 96-06 تأمين القرض عند التصدير كما يلي: "يضمن تأمين القرض عند تصدير وفقا لشروط المنصوص عليها في هذا الأمر وفي عقد التأمين تحصيل المستحقات المرتبطة بعمليات التصدير من خلال الأخطار التجارية والأخطار السياسية وأخطار عدم التحويل وأخطار الكوارث"<sup>5</sup>. (الجريدة الرسمية، 14 يناير 1996، ص 17).

### 4. أهمية تأمين قروض الصادرات:

يمكن إبراز أهمية ضمان تأمين قروض الصادرات فيما يلي:

- حماية المصدر من أخطار الدفع في صفقات التصدير: فعملية البيع إلى الخارج تقتضي شروط ائتمانية أكثر مخاطرة من البيع في السوق المحلي، نتيجة صعوبة الحصول على المعلومة الدقيقة حول المشتري والموردين الأجانب، وقدرتهم المالية من جهة، وكذلك عدم التأكد أو عدم اليقين التي تعيשה العلاقات الاقتصادية الدولية من جهة ثانية.

- تمويل العملية التصديرية: عندما لا يكون المورد في مركز يسمح له بتمويل صفقاته بنفسه، حيث يعد مصدرا هاما في التمويل الخارجي للدول النامية.

- ترفع وثيقة التأمين من جودة كميالية التصدير: وترفع من جدارة المصدر في الحصول على الائتمان مما يؤدي إلى تحريك رؤوس الأموال التي لم يكن من الممكن إتاحتها بطريقة أخرى.

- توفير شروط أفضل في مجال المنافسة مع المنتجات المثيلة في الأسواق الدولية: من خلال تقديم شروط الدفع ميسرة للمشتري.

- تنشيط تداول الأوراق التجارية المرتبطة بعمليات التصدير المغطاة بالضمان: طالما أن المتداول لهذه الأوراق مطمئن الحصول على قيمتها عند استحقاقها ويؤمن خطر الرجوع عليه عند الوفاء بها.

- تشجيع التصدير: لأن التطور الاقتصادي يسمح بالتخلص من فائض الإنتاج في حالة تشبع السوق المحلي بضمان دين المصدر، يدفعه إلى التصدير رغم وجود مخاطر عدم الدفع التي قد تؤثر سلباً على المصدر.

- تمكين المصدر من المنافسة في الأسواق الخارجية: من خلال تقديم شروط أفضل للدفع والسداد فضلاً عن تخفيض نفقاته للتصدير لأن تكاليف الضمان - الأقساط - تقل عن تكاليف القروض المصرفية ، عوضاً عن ذلك فإن الضمان

يشجع المصدر لارتداد أسواق جديدة والتعامل مع مستوردين جدد ما كان له أن يصلهم الأمر الذي يشجع التصدير ويزيد من حجمه.<sup>6</sup> ( مأمون إبراهيم حسن، 11- -- 13 نوفمبر 2013، ص5).

- إدارة هيئات الضمان للمنازعات التي قد تحدث بين المصدر وزبونه الأجنبي: أي تتكون القوانين والأحكام واستعمالاتها غير معروفة، فما يجعل دور هذه الهيئات مهما لإزالة الكثير من الصعاب عند المؤمن، من خلال التكفل بهذا الجانب.

- تحفيز القطاع المعرفي على توفير التسهيلات الائتمانية اللازمة لتمويل التجارة الخارجية: دون الحاجة إلى قيام البنوك

المركزية بمنح الضمانات اللازمة أو دون الحاجة إلى اشتراط توفير اعتماد مستندي معزز كوسيلة مقبولة للدفع.<sup>7</sup> (سعيد وصاف 21- 2006/11/22، ص 51-52)

5. المخاطر المغطاة بموجب تأمين قروض الصادرات:

1.1. المخاطر التجارية: وتتضمن

- إعسار المشتري.

- التقصير في السداد من قبل المشتري الخاص في نهاية فترة الائتمان وبعد فترة محددة من تاريخ انتهاء مدة الائتمان المتفق عليها.

- عدم قبول البضاعة المسلمة للمشتري، عندما تكون هذه البضاعة مطابقة لأية عقود قائمة، وتجدر الإشارة إلى أن قبول

البضائع أو الخدمات يوصف على أنها رسالة للمشتري الأجنبي للمصدر تفيد بأن البضائع أو الخدمات قد تم قبولها. هذه هي الطريقة المعتادة لقبول البضائع أو الخدمات ولكن قد يقبلها المشتري الأجنبي عن طريق الاحتفاظ بها لفترة زمنية معقولة دون إبلاغ المصدر بأنه قد تم رفضها<sup>8</sup>. (شربي محمد الأمين، قارح أمين، جوان 2020، ص 95).

2.5. المخاطر السياسية:

إن نطاق الخسائر الناشئة عن مخاطر ذات طبيعة سياسية أوسع من المخاطر المتعلقة بالمخاطر التجارية، وعادة ما

تشمل جميع الأحداث السياسية التي لها تأثير على أي علاقات تعاقدية يغطيها القانون المدني، بما في ذلك ما يلي :

- إلغاء أو عدم تجديد ترخيص التصدير المؤمن عليه بعد إبرام العقد.

- الحرب وغيرها من الاضطرابات في بلد المشتري والتي تؤثر على الوفاء بالعقد.

- مخاطر تحويل العملات الأجنبية، أي الصعوبات والتأخيرات في تحويل الأموال من بلد المشتري، بما في ذلك الخسائر

الناشئة نتيجة الوقف الاختياري للدين الخارجي الصادر عن حكومة ذلك البلد.

- مخاطر التحويل (يشار إليها أيضا باسم "مخاطر التحويل من بلد ثالث") حيث يمكن لدولة واحدة أن تقوم بتجميد الأصول والحسابات البنكية لدولة أخرى محتفظ بها محليا.

- أي إجراء من جانب حكومة أجنبية يعوق بطريقة ما إبرام العقد بما في ذلك قيود الاستيراد/التصدير، مصادرة البضائع وتأميم الشركات والصناعات.

## أهمية صناعة ضمان ائتمان الصادرات في الوطن العربي

- المعاملات بين المصدرين الخاصين والمشتريين العموميين، أي تخلف عن السداد من جانب المشتري العام<sup>9</sup>. (شربي محمد الأمين، قارح أمين، ديسمبر 2019، ص 222).

6. أنواع ضمان ائتمان الصادرات:

هي ما يعرف بوثائق الضمان التي تسميها بعض الكتابات العربية البوليصة أو العقد والكتابات الفرنسية (La Police)، والكتابات الإنجليزية تسميها (Policy)، وتعرف وثيقة الضمان بأنها عقد بين طرفين، المؤمن والمؤمن له، يشرح القواعد العامة والخاصة التي تنظم علاقتهما، فتتنوع هذه الوثيقة حسب طبيعة، وموضوع، ومدة العقد. وهناك نوعان أساسيان هما:

1.6 وثيقة الضمان الشاملة: تعد هذه الوثيقة أقدم وثيقة تستخدمها برامج الضمان وأوسعها استخداما، حيث ظلت لفترة طويلة، معظم برامج التأمين تصدر فقط وثيقة الضمان الشاملة والتي تغطي كلا من الأخطار التجارية وغير التجارية (السياسية)، وفي هذه الوثيقة لا يمكن فصل الأخطار التجارية عن الأخطار السياسية حتى ولو طلب المصدر ذلك، فالقاعدة الأساسية لهذه الوثيقة هي الشمولية، لأن المؤمن يجب أن يغطي كل رقم أعماله، فمدة هذه الوثيقة عموما قصيرة الأجل حيث لا تتجاوز السنة على الأكثر، ويتم تجديدها قبل انتهاء العقد بشهر بواسطة إشعار مسبق لأحد الطرفين، فاعتمادات المؤمن قصيرة وتتراوح في الأغلبية من يوم إلى 180 يوم، لكن يمكن أن نجد استثناءات لهذه القاعدة، أين تصل الاعتمادات إلى ثلاث سنوات، ويتم العمل بوثيقة الضمان الشاملة من خلال تصريح المؤمن في الأيام الأولى لكل شهر، بالصفقات التي يتم عقدها، أو التي تمت خلال الشهر الماضي وتغطي أخطار الإلغاء وعدم التسديد أو أخطار عدم التسديد وحدها.

2.6 وثيقة الضمان المحددة: وتعني أن المصدر له الحرية في اختيار الصفقات التي يرغب في حمايتها (ضمانها)، وتنفيذ كل المبيعات الأخرى دون تغطية، وتغطي وثيقة الضمان المحددة القروض التي تفوق ثلاث سنوات وتخص فقط عملية واحدة، وتكون في هذه الحالة الصفقات ذات مبلغ مرتفع والأخطار فيها أكثر احتمالا للوقوع ولفترة أطول كما سبق وأن قلنا، تفوق ثلاث سنوات.

وتشترط إجراءات معقدة مثل بيع التجهيزات، وأشغال البناء الممولة بقرض متوسط وطويل الأجل، أما معدل القسط المطبق مقارنة بذلك المتوقع بخطر مماثل مغطى بالوثيقة الشاملة سيكون بصفة عامة أكثر، ففي هذه الحالة قد يصل إلى أو يتجاوز معدل القسط 50 % وشروط التعويض تكون أكثر دقة، وتوجد وثائق ضمان أخرى نادرة الطرح كوثائق ضمان قصيرة الأجل، ووثائق ضمان متوسطة وطويلة الأجل، ووثائق ضمان مشتركة<sup>10</sup>. (قدي عبد المجيد، سعدي وصاف، جوان 2002، ص 223، 224).

ويشمل ضمان ائتمان الصادرات نوعان من التأمين:

- تأمين ائتمان الصادرات: حيث تضمن شركة التأمين نشاط الصادرات بعد الاطمئنان على قدرة المستورد الأجنبي على الوفاء بالتزاماته تجاه المصدر الوطني.
- تأمين الائتمان المصرفي: حيث تقوم شركة التأمين بضمان حقوق البنك المقرض في مواجهة المدين المقرض، لا سيما في المشروعات الصناعية الصغيرة و الأنشطة التجارية الناشئة<sup>11</sup>. (مصباح فاطمة، 2021، ص 71).

7. نوع القروض التي يتم ضمانه:

تتدخل مؤسسات ضمان مخاطر الائتمان بضمان نوعين من القروض:

1.7 القروض الفردية: يتمثل ضمان القرض الفردي في اشتراك مؤسسة ضمان الائتمان مع البنك المانح للقرض في قرار الإقراض من خلال تقييم جدوى القرض من حيث ملائمة القرض لأهداف المؤسسة وقدرة المقرض على الالتزام بالسداد لتحديد المستوى المتوقع من المخاطر المرتبطة بالقرض وما إذا كان مقبولا لدى مؤسسة الضمان، وبالتالي يكون على البنك المقرض الموافقة على القرض ثم عرضه على مؤسسة الضمان نيابة على العميل للحصول على موافقتها للعمل كضامن.

2.7. القروض المجمعة: وتسمى أيضا بمحفظة القروض ويسمح هذا النوع من الضمانات للبنك المقرض الموافقة على منح القروض وعادة ما تكون عالية المخاطر لفئة مستهدفة من العملاء مثل المقترضين من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ثم إلزام مؤسسة الضمان بضمان محفظة القروض الموجهة لهذه الفئة بدون إشراك هذه المؤسسة في تقييم المقترضين أو مستوى المخاطر.

ويسمح النوع الأول (القروض الفردية) لمؤسسات ضمان مخاطر الائتمان بانتقاء العملاء بدقة مما ينعكس إيجابا على إدارة المخاطر بخلاف الضمانات المجمعة لمحفظة القروض، وقد تجمع مؤسسات الضمان بين النوعين من الضمانات لتنوع محافظها.<sup>12</sup> (علا السيد محمد، 2020، ص282-283).

وتجدر الإشارة أن نسبة تغطية الخسائر التي تسدها مؤسسات الضمان عن العميل في حالة إفلاسه تختلف من مؤسسة إلى أخرى، فبعض المؤسسات تحقق تغطية كاملة أي تسديد كامل القرض للبنك في حالة التخلف عن السداد، وبعضها تقوم بالسداد الجزئي للقرض، وتلجأ بعض مؤسسات الضمان إلى تحديد الحد الأقصى الذي يمكن تغطيته بالضمان كنسبة ثابتة لا يجب تجاوزها ويؤثر تحديد هذه النسبة على حجم المخاطر الذي تتعرض له مؤسسة الضمان.<sup>13</sup> (علا السيد محمد، 2020، ص283).

#### 8. سير عقد تأمين قروض التصدير **contrat d'assurance-crédit** :

المرحلة الأولى: القبول بسياسة مؤسسة التأمين (قبل شراء بوليصة التأمين وإمضاء العقد):

يجب على المصدر الذي يرغب في الحصول على تأمين ائتماني أن يقدم طلبه مصحوبا باستبيان حول محفظة العملاء (المشترين) الحالية لتفصيل نشاطاته التجارية مع عملائه من حيث: المواعيد النهائية للدفع (تاريخ الاستحقاق)، أنشطة العملاء التجارية، الحوادث، الدفع المتأخر، الخسائر المتكبدة... ثم ترسل شركة تأمين الائتمان للمصدر عرضا على أساس المعلومات التي قدمها حول عملائه وتفويضها بالمبالغ المستحقة على العملاء.

وفقا لسياسة مؤسسات التأمين الطلب على تأمين القروض أو الخيارات أو الموافقة أو حدود الائتمان كلها يجب الاتفاق عليها لأنها ستصبح ملزمة للمؤسسة بعد العقد.

#### المرحلة الثانية: التعويض:

التعويض لا يكون فوريا: لا تعوض شركة التأمين الائتمان إلا بعد ما يسمى بفترة المطالبة من 2 إلى 5 أشهر اعتمادا على المطالبة بالتعويض مع العلم بأن المصدر لديه عموما شهرين للتعويض من تاريخ المطالبة.

في حالة عدم الدفع من قبل المشتري في تاريخ الاستحقاق، يجب على المؤمن له (المصدر) تحذير شركة التأمين ويطلب منها التدخل (إعلان التهديد بالخسارة وطلب التدخل).

تجد الإشارة أنه لا يغطي المؤمن (شركة التأمين) أبدا خطأ المؤمن عليه (المصدر)، فالتعويض ممكن فقط بشرط أن يتم الاعتراف بحقوق المصدر من قبل المشتري وأن لا تكون الصفقة بينهما محل نزاع تجاري.

إذا كان بين المصدر والمشتري نزاع تجاري يصبح اللجوء إلى التحكيم أو الإجراءات القانونية أمرا ضروريا. في هذه الحالة تطرح بعض مؤسسات التأمين ضمن سياستها الداخلية خيار التقاضي للمصدر (نوع من التأمين التعويض القانوني) لدعم المصدر

في الإجراءات القانونية ضد المشتري المدين في حالة التقاضي التجاري.<sup>14</sup> ( Ghislaine Legrand, Hubert Martini , P171-172 ) (2010).

#### 9. نماذج عن مؤسسات ضمان قروض (ائتمان) الصادرات الناشطة في المنطقة العربية والإفريقية:

هناك عدت مؤسسات ناشطة في مجال ضمان قروض الصادرات تنشط على مستوى المنطقة العربية والإفريقية، حيث يستفيد من ضمان هذه القروض غالبية الدول العربية سواء في الشرق الأوسط أو شمال وشرق القارة الإفريقية

## أهمية صناعة ضمان ائتمان الصادرات في الوطن العربي

وكذا تستفيد هذه الدول من بعض الأنشطة المكملة لعمل هذه المؤسسات كتأمين الاستثمارات ، والبحث والتنقيب عن الأسواق الجديدة وتعريف جمهور المصدرين .

ويبين الجدول الموالي نماذج عن مؤسسات ضمان قروض (ائتمان) الصادرات تضم في عضويتها الدول العربية

الجدول رقم(01): أهم مؤسسات ضمان ائتمان الصادرات الناشطة في المنطقتين العربية والإفريقية

المؤسسة	عام التأسيس	المقر والفروع	الاستثمارات والصادرات الصالحة للضمان	المخاطر المغطاة	النشاط المكمل لنشاطها
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات	1974	المقر الكويت والفرع في الرياض	- تأمين الاستثمارات العربية الواردة للدول العربية الأعضاء ضد المخاطر غير التجارية(السياسية) ويشمل ذلك المساهمة في إنشاء المشروع أو المساهمة في مشاريع قائمة . - القروض الموجهة لتمويل إنمائي يتجاوز أجلها 3 سنوات وأن تكون الاستثمارات جديدة. - قروض المصدرين إلي جميع دول العالم. تمويل المصارف للصادرات والواردات. - تأمين عقود الإيجار التمويلي والتشغيلي. - تأمين حصة إجمالي محفظة شركات التأمين العربية التي تؤمن الصادرات العربية . بحوث ودراسات تتعلق بتحديد فرص الاستثمار وأوضاعها في الدول العربية . - تقوم بإعادة تأمين لشركات تأمين صادرات وطنية.	المصادرة أو التأميم . عدم مقدرة المستثمر على تحويل حقوقه. الحرور والاضطرابات الأهلية بالنسبة للصادرات. إفلاس المشتري أو إعساره أو رفضه الدفع لسلة المصدر.	تمارس نشاطا مكملا لغرضها كالبحوث المتعلقة بتحديد فرص الاستثمار والصادرات و أوضاعها وبث المعرفة والوعي لتحسن مناخ الاستثمار والصادرات لأعضائها وتقوم بذلك عن طريق المؤتمرات والنشر كما توفر المؤسسة العون الفني لمؤسسات الضمان العربية المحلية وللمؤسسات الإقليمية والدولية.
المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمارات وائتمان الصادرات	1994	- مباني البنك الإسلامي بجدة - مكتب دبي - مكاتب البنك الإسلامي الإقليمية	تأمين الاستثمارات الإسلامية الواردة للدول الأعضاء وذلك بتأمين المساهمة في رأس مال المشاريع أو تمويلها أو اقتراضها . تأمين المصارف تعزيز خطابات الاعتماد للبنوك الإسلامية والبنوك الأجنبية المشتركة عند تصدير سلع إسلامية أو سلع إستراتيجية أجنبية عند تأمين قرض ، عند تأمين مشتريين. إعادة تأمين لشركات تأمين الصادرات الإسلامية الأعضاء عند قيام الدولة بتعهداتها. تأمين المستثمرين في الصكوك الإسلامية .	تقوم المؤسسة بالنشاط الرامي لتبادل المعلومات فيما يخص صناعة التأمين بينها وبين مؤسسات الدول الأعضاء وفروع مقر الاتحاد الدولي لمؤسسات تأمين الصادرات بالدول الإسلامية أعضاء المؤسسة . كونت بنك معلومات عن المستثمرين كحدود القروض وتجارب الدول الأعضاء خاصة القوائم السوداء التي تضم المتخلفين عن سداد ديونهم للمصدرين.	

		دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتمكينها من الحصول على التمويل، تقديم القروض والضمانات للمصارف والجهات الممولة لمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، تقديم العون الفني للمؤسسات المالية المقرضة لإدارة محافظتها بكفاءة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.	نيروبي كينيا	2011	الصندوق الإفريقي لضمان المشاريع الصغيرة والمتوسطة
--	--	---	-----------------	------	---

المصدر: مأمون إبراهيم حسن(11-13 نوفمبر 2013)، الإطارات المؤسسية لضمانات الاستثمار واثمان الصادرات في المنطقتين العربية والإفريقية، المنتدى الاقتصادي العربي الإفريقي، الكويت، ص 27.

أما عن أهم المؤسسات الوطنية العامة (المحلية) الناشطة في (ضمان) تأمين الصادرات فنذكر منها:

- الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات ومقرها الجزائر العاصمة
- الشركة المغربية لضمان ائتمان الصادرات ومقرها الدار البيضاء بالمغرب.
- الشركة التونسية لضمان ائتمان الصادرات ومقرها تونس.
- الشركة المصرية لضمان الصادرات ومقرها القاهرة.
- الوكالة الوطنية لضمان وتمويل الصادرات ومقرها الخرطوم.
- الشركة الأردنية لضمان القروض ومقرها عمان - الأردن.
- الوكالة العمانية لضمان ائتمان الصادرات ومقرها مسقط.
- الصندوق السعودي للتنمية- الرياض.
- الشركة الإماراتية لتأمين الصادرات - دبي.
- وكالة تصدير التابعة لبنك قطر للإنماء الدوحة.
- الشركة اللبنانية لضمان القروض بيروت.

10. دور المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات في تمويل التجارة الخارجية العربية في

الفترة ما بين 2015-2019

1.10. نبذة عامة عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات:

تأسست المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واثمان الصادرات أو كما يطلق عليها مؤسسة "ضمان" عام 1974 كأول مؤسسة إقليمية لضمان الاستثمار في العالم مقرها دولة الكويت. تطور نشاطها عبر السنوات ليشمل تأمين ائتمان الصادرات لخدمة المصدرين والمؤسسات المالية، وتتمتع المؤسسة منذ 2008 بتصنيف ائتماني مرتفع (-AA) من قبل وكالة Standard&Poor's العالمية.

والمؤسسة (ضمان) هي مؤسسة عربية مشتركة مملوكة بنسبة 100% من قبل 21 دولة عربية منها 58% مساهمة مباشرة من قبل حكومات الدول العربية أما البقية 42% فهي مساهمة غير مباشرة من قبل أربع هيئات مالية عربية هي: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي، المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي.

أما عن تغطيتها التأمينية فتشمل إلى جانب برنامج تأمين الاستثمار، برنامج تأمين ائتمان الصادرات للمصدرين والمؤسسات المالية ضد المخاطر التجارية وغير تجارية وهي:

المخاطر التجارية:

- الإفلاس
- العجز أو عدم القدرة على السداد.

المخاطر غير تجارية

- المصادرة و التأميم ونزع الملكية.
  - الاضطرابات الأهلية العامة أو الأعمال
  - منع سلطات دولة الاستيراد تحويل قيمة البضاعة المستورد
  - عدم وفاء الجهات الحكومية والسلطات العام
  - الإجراءات المتخذة من قبل سلطات دولة الاستيراد لمنع المؤمن عليه من الوفاء بالتزاماته.
- وتوفر المؤسسة أنواع عدة من عقود تأمين الائتمان وهي:
- قد تأمين ائتمان صادرات شامل
  - عقد تأمين ائتمان صادرات محدد.
  - عقد تأمين الاعتماد المستندي غير المعزز.
  - عقد تأمين التخصيم.
  - عقد تأمين ائتمان مشتركين.
  - عقد تأمين عمليات تمويل التجارة للمؤسسات المالية.<sup>15</sup> ( المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2020).

2.10. حركة التجارة العربية للسلع والخدمات في الفترة ما بين 2015-2019

خلال الأعوام الماضية ركزت الدول العربية اهتمامها نحو التجارة الخارجية نظرا لدورها الكبير في المعاملات الدولية (خاصة المحروقات) من أجل تحسين مستويات التجارة الخارجية. و اتسمت الفترة ما بين 2015 و 2019 في مجال التجارة العربية للسلع والخدمات بالتفاوت ارتفاعا ونزولا سواء من حيث الصادرات أو الواردات، والجدول التالي يبين لنا التجارة الخارجية للسلع والخدمات العربية والصادرات والواردات العربية للسلع والخدمات مع نسب التغير السنوية في كل منها:

الجدول رقم 02: التجارة الخارجية العربية للسلع والخدمات في الفترة ما بين 2015-2019 الوحدة: مليون دولار

2019	2018	2017	2016	2015	
2367	2387	2135.3	1971	2150	التجارة الخارجية العربية
1229	1264	1071.4	938	1047	الصادرات العربية
1138	1122.7	1064	1033	1102	الواردات العربية
0.6	12.8	10.5	3.8-	-16	معدل التغير السنوي للتجارة الخارجية العربية (%)
33-	17.4	14.8	5.6-	26-	معدل التغير السنوي للصادرات العربية (%)
47.8	8.1	6.4	2.1-	5-	معدل التغير السنوي للواردات العربية (%)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات من 2015 إلى 2019.

ومن الجدول السابق نستنتج أن حركة التجارة العربية للسلع والخدمات خلال الفترة ما بين 2015 و 2019 قد شهدت تغيرات في الجهتين (ارتفاعا وهبوطا)، وهذا لتأثرها بأسعار النفط لأنه يعد المحرك الأول لصادرات الدول العربية باعتباره يساهم بأكثر من نصف مداخل الصادرات، ونفس الأمر بالنسبة للواردات التي تتأثر طرديا مع مداخل الصادرات باعتبار كلما زادت مداخل الصادرات تستطيع الدول العربية زيادة الإنفاق والاستيراد.

3.10. تطور عمليات التأمين في المؤسسة في الفترة ما بين 2015-2019

تنوع الإحصائيات السنوية للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ما بين عقود سارية والتزامات قائمة إضافة إلى أقساط الضمان والتعويض والاسترداد.

1.3.10. عقود التأمين الإجمالية.

الجدول التالي يبين لنا توزيع عقود الضمان الإجمالية حسب السنوات وتوزيعها ما بين عقود ضمان الاستثمار وعقود تأمين الصادرات وعقود إعادة التأمين:

الجدول رقم 03: العمليات التأمينية الإجمالية خلال الفترة ما بين 2015-2019 الوحدة: مليون دولار

المجموع	2019	2018	2017	2016	2015	
7331.4	1833.9	1641.7	1403.6	1325.1	1127.1	عقود الضمان الإجمالية
848.9	110.9	175.2	226.6	179.6	156.6	عقود ضمان الاستثمار
/	%6.05	%10.67	%16.14	%13.55	%13.9	نسبة عقود ضمان الاستثمار من إجمالي عقود الضمان (%)
4851.7	1445.6	1093.4	791.9	850.4	670.4	عقود تأمين الصادرات
/	%78.82	%66.60	%56.42	%64.18	%59.5	نسبة عقود تأمين الصادرات من إجمالي عقود الضمان (%)
1630.7	277.4	373.1	385.1	295.1	300	عقود إعادة التأمين الوارد
/	%15.33	%22.73	%27.44	%22.27	%26.6	نسبة عقود إعادة التأمين الوارد من إجمالي عقود الضمان (%)
/	16	16	16	16	17	عدد الدول المستفيدة من ضمان المؤسسة
/	56 (15)	67 (16)	65 (17)	63 (17)	54 (17)	عدد الدول المضيفة للاستثمار أو المستوردة للسلع (العربية منها)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في الفترة ما بين 2015 و2019.

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة العقود الإجمالية للضمان في ارتفاع مستمر بداية من سنة 2015 حيث زادت بنسبة 3.63% عما كانت عليه في سنة 2014، وزادت بنسبة 17.57% في سنة 2016 وواصلت زيادتها في سنة 2017 بنسبة 5.92%، لتبلغ الزيادة سنة 2018 حوالي 16.96%، أما في سنة 2019 فكانت الزيادة بنسبة 11.71% وهو ما بين التطور الإيجابي فيما يخص نشاط المؤسسة من خلال تطور منحى عقود الضمان الإجمالية نحو الأعلى.

كما يبين الجدول السابق: أن نسبة عقود تأمين الصادرات هي النسبة الأعلى من بين مجموع نسب عمليات المؤسسة الأخرى في الأخرى في مجال عقود التأمين حيث بلغت سنة 2015 نسبة 59.5% من إجمالي عقود الضمان الخاصة بالمؤسسة لتصل في سنة 2019 إلى نسبة 78.82% وهو ما يوضح أهمية قروض التجارة الخارجية للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات وقد كان هذا التطور بالموازاة مع تطور الصادرات العربية والتجارة الخارجية العربية الذي رأيناه في المطلب السابق.

ويتجلى أيضا تطور تأمين تمويل التجارة الخارجية لدى المؤسسة في عدد الدول المضيفة للاستثمار أو المستوردة للسلع من خلال زيادة عدد هذه الدول كل سنة، فيما بقيت الدول المستفيدة من ضمان المؤسسة في حاجز 16 و 17 دولة ومؤسسة مالية عربية وغير عربية.

2.3.10. العقود السارية والالتزامات القائمة

بلغت القيمة الإجمالية لعقود التأمين السارية خلال الفترة من بداية سنة 2015 إلى نهاية سنة 2019 أكثر من 6.53 مليار دولار، كما بلغت القيمة الإجمالية للالتزامات القائمة على المؤسسة خلال نفس الفترة حوالي 2.28 مليار دولار والجدول التالي يوضح ذلك:

## أهمية صناعة ضمان ائتمان الصادرات في الوطن العربي

الجدول رقم 04: إجمالي العقود السارية والالتزامات القائمة للمؤسسة خلال الفترة ما بين 2015 و 2019  
الوحدة: مليون دولار

المجموع	2019	2018	2017	2016	2015	
6531	1413	1512	1362	1226	1018	إجمالي العقود السارية
/	%16.65	%9.94	%16.63	%14.65	%15.4	نسبة عقود ضمان الاستثمار (%)
/	%83.35	%90.06	%83.37	%85.36	%84.6	نسبة عقود تأمين ائتمان الصادرات وإعادة التأمين (%)
2277.52	467.80	571.75	388.93	412.34	436.7	إجمالي الالتزامات القائمة
/	%33.11	%37.82	%28.55	%33.63	%42.9	نسبة الالتزامات القائمة من إجمالي قيمة العقود السارية (%)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في الفترة ما بين 2015 و 2019.

من الجدول نلاحظ ارتفاع قيمة إجمالي العقود السارية لدى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الفترة ما بين 2015 و 2019، حيث بلغت القيمة الإجمالية لعقود التأمين السارية في نهاية سنة 2015 مبلغ 1018 مليون دولار أمريكي وذلك بزيادة نسبتها 17.42% عن قيمة العقود السارية في العام 2014، وتوزعت هذه القيمة كالاتي نسبة 15.4% لعقود ضمان الاستثمار و 84.6% لعقود تأمين ائتمان الصادرات وإعادة التأمين، كما بلغت القيمة الإجمالية للالتزامات القائمة على المؤسسة اتجاه الأطراف المضمونة في نفس الفترة مبلغ 436.7 مليون دولار أمريكي تمثل 42.9% من قيمة العقود السارية وذلك مقارنة بمبلغ 440.35 مليون دولار أمريكي في العام 2014.

وواصلت القيمة الإجمالية للعقود السارية الارتفاع في السنوات اللاحقة حيث بلغت نسبة الزيادة في سنة 2016 نسبة 20.43%، أما في سنة 2017 فبلغت الزيادة 11.14%، فيما شهدت سنة 2018 نسبة زيادة تقدر بـ 11.01%، أما سنة 2019 فقد شهدت انخفاضاً بنسبة 6.55%.

ومنه نستنتج أن تطور إجمالي العقود السارية للتأمين لدى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات يعكس التطور الخاص بنشاط المؤسسة التأمينية، خاصة فيما يخص عقود تأمين ائتمان الصادرات وإعادة التأمين والتي بلغت نسبتها في كل السنوات المدروسة أكثر من 83% من إجمالي العقود السارية.

### 3.3.10. ترتيب الدول العربية المصدرة المستفيدة من الضمان (تأمين) ائتمان الصادرات خلال الفترة 2015-2019.

الجدول رقم 05: الدول العربية المصدرة المستفيدة من الضمان (تأمين) ائتمان الصادرات خلال الفترة 2015-2019

قيمة العمليات المؤمن عليها حسب البلد المصدر المستفيد من ضمان ائتمان الصادرات (عقد تأمين الصادرات)														
البلد	السنة	النسبة %	البلد	السنة	النسبة %	البلد	السنة	النسبة %	البلد	السنة	النسبة %	البلد	السنة	النسبة %
السعودية	2015	16.80	الإمارات	2016	22.83	الإمارات	2017	18.32	الإمارات	2018	23.94	السعودية	2019	25.52
1	162.98	16.80	الإمارات	261.53	22.83	الإمارات	215.57	18.32	الإمارات	351.12	23.94	السعودية	439.73	25.52
2	124.99	12.88	السعودية	230.52	20.12	السعودية	205.91	17.50	السعودية	205.01	13.98	الإمارات	394.55	22.90
3	96.73	9.97	السعودية	107.48	9.38	تونس	142.09	12.07	تونس	173.85	11.86	الجزائر	140.54	8.16
4	92.72	9.55	الجزائر	100.14	8.74	الجزائر	131.90	11.21	الجزائر	152.50	10.40	تونس	132.30	7.68
5	92.65	9.55	تونس	90.15	7.87	لبنان	81.92	6.96	السعودية	131.47	8.97	السعودية	90.46	5.25
6	77.78	8.02	لبنان	52.12	4.55	البحرين	55.24	4.69	البحرين	115.56	7.88	عمان	17.53	1.02
7	51.17	5.27	البحرين	26.56	2.32	عمان	28.56	2.43	عمان	37.42	2.55	لبنان	15.38	0.89
8	9.12	0.95	عمان	16.43	1.43	الأردن	14.84	1.26	لبنان	13.58	0.93	البحرين	14.008	0.81
9	7.77	0.80	الأردن	11.92	1.04	مصر	9.83	0.84	مصر	4.11	0.28	الأردن	8.08	0.47

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في الفترة ما بين 2015 و 2019. الوحدة: مليون دولار أمريكي

من الجدول السابق نلاحظ أن الجزائر تحتل المراتب الثلاث أو الأربعة الأولى في ترتيب الدول العربية المصدرة المستفيدة من عقود ضمان ائتمان الصادرات، وكانت أعلى قيمة مؤمن عليها لصادرات الجزائر من طرف مؤسسة ضمان سنة 2018 في حدود 152 مليون دولار أمريكي.

#### 4.3.10. أقساط الضمان:

بلغت القيمة الإجمالية لإجمالي أقساط الضمان في الفترة ما بين 2015 و 2019 حوالي 31.96 مليون دولار موزعة على الخمس سنوات وفق الجدول التالي:

الجدول رقم 06: أقساط الضمان في المؤسسة في الفترة ما بين 2015-2019 الوحدة: مليون دولار

المجموع	2019	2018	2017	2016	2015	
31.96	7.15	7.88	7.04	5.31	4.58	إجمالي أقساط الضمان
/	-9.33%	11.97%	32.44%	15.92%	-1.64%	معدل التغير السنوي لأقساط الضمان (%)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في الفترة ما بين 2015 و 2019.

من خلال الجدول نلاحظ الارتفاع في إجمالي أقساط الضمان لدى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في السنوات من 2015 إلى 2018 مع ملاحظة وجود انخفاض في سنة 2019 ، نظرا لأن أقساط الضمان تتبع العقود السارية بطريقة طردية فكلما زادت قيمة العقود زادت أقساط الضمان والعكس صحيح.

#### 5.3.10. التعويض والاسترداد:

قامت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بمجموعة من عمليات التعويض والاسترداد خلال الفترة الممتدة ما بين 2015 و 2019 موزعة كالتالي:

- تعويضات بقيمة 7.989 مليون دولار زائد 2.5 مليون أورو عن تحقق أخطار تجارية و غير تجارية.
- استرداد تعويضات بقيمة 5.517 مليون دولار. كما هي موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم 07: التعويض والاسترداد لدى المؤسسة في الفترة ما بين 2015-2019 الوحدة: مليون دولار

المجموع	2019	2018	2017	2016	2015	
+ 7.989 2.5 مليون أورو	0.25	3.353	1.744	2.572	+ 0.07 20.5 مليون أورو	التعويض
5.517	0	0	0.105	3.390	2.022	الاسترداد

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في الفترة ما بين 2015 و 2019.

من خلال الجدول نلاحظ أن عمليات التعويض تتغير وفق تحقق الأخطار التجارية أو غير التجارية، فمثلا قامت المؤسسة في سنة 2015 بدفع تعويض قيمته 2.5 مليون أورو لأحد البنوك العربية الأجنبية المشتركة عن تحقق خطر غير تجاري في إحدى الدول العربية الأعضاء، بالإضافة إلى ثلاثة تعويضات بقيمة 70 ألف دولار أمريكي عن تحقق مخاطر في ثلاث دول إحداها دولة عربية.

كما قامت المؤسسة بعمليات استرداد للتعويضات في سنوات 2015 و 2016 و 2017، فيما لم تسترد أي مبلغ في السنوات 2018 و 2019.

## أهمية صناعة ضمان ائتمان الصادرات في الوطن العربي

### 6.3.10. إعادة التأمين:

قامت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بإبرام وتجديد 126 اتفاقية إعادة تأمين إجمالي مبلغ 1630.7 مليون دولار خلال الفترة ما بين 2015 و2019 موزعة في الجدول التالي:

الجدول رقم 08: إعادة التأمين في المؤسسة في الفترة ما بين 2015-2019 الوحدة: مليون دولار

المجموع	2019	2018	2017	2016	2015	
1630.7	277.4	373.1	385.1	295.1	300	عقود إعادة التأمين الوارد
126	26	26	27	23	24	عدد اتفاقيات إعادة التأمين

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في الفترة ما بين 2015 و2019.

تم خلال عام 2015 تجديد 10 اتفاقيات إعادة تأمين نسبية واردة مع هيئات تأمين ائتمان عربية وطنية منها 7 اتفاقيات ائتمان صادرات و3 اتفاقيات تجارة داخلية، وفيما يتعلق باتفاقيات إعادة التأمين الاختيارية الواردة فقد تم إبرام 14 اتفاقية منها 10 لتغطية عمليات تجارة داخلية و4 لتغطية عمليات تصدير، وبلغ إجمالي قيمة العمليات المعاد التأمين عليها من قبل المؤسسة في مجال ائتمان الصادرات حوالي 300 مليون دولار.

أما سنة 2016 فتم فيها تجديد 10 اتفاقيات إعادة تأمين نسبية واردة مع هيئات تأمين ائتمان عربية وطنية منها 7 اتفاقيات ائتمان صادرات و3 اتفاقيات تجارة داخلية، وفيما يتعلق باتفاقيات إعادة التأمين الاختيارية الواردة فقد تم إبرام وتجديد 13 اتفاقية بإجمالي 101.5 مليون دولار أمريكي منها 7 لتغطية عمليات تصدير و6 لتغطية عمليات تجارة داخلية، وبلغ إجمالي قيمة العمليات المعاد التأمين عليها من قبل المؤسسة في مجال ائتمان الصادرات حوالي 295.1 مليون دولار.

وخلال سنة 2017 تم فيها تجديد 10 اتفاقيات إعادة تأمين نسبية واردة مع هيئات تأمين ائتمان عربية وطنية منها 6 اتفاقيات ائتمان صادرات و4 اتفاقيات تجارة داخلية، وفيما يتعلق باتفاقيات إعادة التأمين الاختيارية الواردة فقد تم إبرام وتجديد 17 اتفاقية بإجمالي 107.5 مليون دولار أمريكي منها 13 لتغطية عمليات تصدير و4 لتغطية عمليات تجارة داخلية، وبلغ إجمالي قيمة العمليات المعاد التأمين عليها من قبل المؤسسة في مجال ائتمان الصادرات حوالي 277.6 مليون دولار.

وأما سنة 2018 فتم فيها تجديد 10 اتفاقيات إعادة تأمين نسبية واردة مع هيئات تأمين ائتمان عربية وطنية منها 6 اتفاقيات ائتمان صادرات و4 اتفاقيات تجارة داخلية، وفيما يتعلق باتفاقيات إعادة التأمين الاختيارية الواردة فقد تم إبرام وتجديد 16 اتفاقية بإجمالي 41.2 مليون دولار أمريكي منها 11 لتغطية عمليات تصدير و5 لتغطية عمليات تجارة داخلية، وبلغ إجمالي قيمة العمليات المعاد التأمين عليها من قبل المؤسسة في مجال ائتمان الصادرات حوالي 331.9 مليون دولار.

و في سنة 2019 تم تجديد 8 اتفاقيات إعادة تأمين نسبية واردة مع هيئات تأمين ائتمان عربية وطنية منها 4 اتفاقيات ائتمان صادرات و4 اتفاقيات تجارة داخلية، كما تم إبرام اتفاقية جديدة مع أحد البنوك العربية يتم بموجبها إعادة تأمين عمليات ائتمان الصادرات من تلك الدولة، وفيما يتعلق باتفاقيات إعادة التأمين الاختيارية الواردة فقد تم إبرام وتجديد 18 اتفاقية منها 12 لتغطية عمليات تصدير و6 لتغطية عمليات تجارة داخلية.

### الخاتمة:

سعت الدول العربية دائما إلى تطوير تجارتها الخارجية في ما بينها أو مع باقي دول العالم ، خاصة في شقها المتعلق بنشاط التصدير وهذا من خلال تشجيع المؤسسات المصدرة وحمايتها عن طريق الانضمام إلى مؤسسات إقليمية أو خلق مؤسسات وطنية تعمل في مجال التأمين. يهدف الاستفادة من مصادر جديدة للتمويل من جهة، وحماية المصدر من الأخطار التجارية أو غير تجارية من جهة أخرى، هذا ما أدى بالدول العربية إلى إنشاء أهم سوق تأمين لصناعة ضمان ائتمان الصادرات في الوطن العربي ألا وهي المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات التي تعتبر سوق رائد في مجال التأمين من

خلال طرحها لمحفظة متنوعة من عقود التأمين وبالأخص مساهمتها جد معتبرة في ضمان تمويل التجارة العربية الداخلية منها والخارجية.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- مساهمة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات جد معتبرة في عمليات التأمين على الصادرات وإعادة التأمين في الدول العربية الأعضاء من خلال الأرقام والإحصائيات المشار إليها سابقا مع تطورها سنويا مقارنة بعقود التأمين على الاستثمار كنشاط ثاني رئيسي للمؤسسة محل الدراسة. وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.
  - تطرح المؤسسة محل الدراسة أنواع عدة من عقود التأمين أبرزها عقود تأمين ائتمان الصادرات عن طريق تقديم تأمين ضد المخاطر التجارية وغير التجارية وتأمين المؤسسات المالية العربية والمشاركة التي تقوم بتمويل الصادرات العربية، ناهيك عن تقديم تأمين ائتمان التجارة الداخلية وتأمين الإيجار، زيادة على أن المؤسسة تقدم جملة من الأنشطة المكملة والمساندة مثل الدراسات وأوراق العمل وتسويق خدمات الضمان عن طريق حملات تسويقية وإقامة مؤتمرات والتعاون الخارجي مع مؤسسات أخرى، وهو ما يثبت صحة الفرضية الرئيسية الثانية.
- قائمة المراجع:

- <sup>1</sup> بن زكري بن علو مديحة ، شيبان نصيرة، (سبتمبر 2019)، دور إعادة تأطير وإصلاح التجارة الخارجية في تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري التجارة الخارجية من التقييد للتحرير، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، العدد الثالث، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر.
- <sup>2</sup> رشدي سيد سالم، (2015)، إدارة التمويل الدولي أسسه ونظرياته، الطبعة الأولى، دار الولاية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- <sup>3</sup> Christianne Dubreul, Patrice Deslauriers, (1/1/1997), L'assurance : une protection pour le crédit?, REVUE JURIDIQUE THÉMIS ,Faculté de droit, Université de Montréal ,RJT31.
- <sup>4</sup> قدي عبدالمجيد ، سعدي وصاف، (جوان 2002)، آليات ضمان الائتمان وتنمية الصادرات حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثاني، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- <sup>5</sup> الجريدة الرسمية (العدد 03، الصادرة في 23 شعبان 1416 الموافق لـ 14 يناير 1996) العدد 03.
- <sup>6</sup> مأمون إبراهيم حسن (11-13 نوفمبر 2013)، الإطار المؤسسي لضمانات الاستثمار وائتمان الصادرات في المنطقتين العربية والإفريقية، المنتدى الاقتصادي العربي الإفريقي، الكويت.
- <sup>7</sup> سعدي وصاف، (2006/11/22-21)، ضمان ائتمانات التصدير في البلدان النامية (COTUNACE) التونسية نموذجا، ملتقى دولي حول سياسة التمويل وآثارها على اقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- <sup>8</sup> شربي محمد الأمين، قارح أمين، (جوان 2020) وكالات ائتمان الصادرات كآلية لتغطية مخاطر التجارة الخارجية، عرض تجربة الشركة الجزائرية لتأمين و ضمان الصادرات (CAGEX)، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 16، العدد 01، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.
- <sup>9</sup> شربي محمد الأمين ، قارح أمين، (ديسمبر 2019)، أثر تأمين قروض التصدير على الصادرات غير النفطية في الجزائر للفترة 1998-2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 6، العدد 2، جامعة قاصد مرباح ورقلة، الجزائر.
- <sup>10</sup> قدي عبدالمجيد ، سعدي وصاف (جوان 2002)، مرجع سابق.
- <sup>11</sup> مصابيح فاطمة، (2021)، ضمان ائتمان الصادرات، مجلة المستقبل للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 5، العدد 1، المركز الجامعي لأفلو، الأغواط، الجزائر.
- <sup>12</sup> علا السيد محمد (الخريف 2020)، دور شركات ضمان مخاطر الائتمان في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بالتطبيق على الحالة المصرية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد 50، العدد 3، جامعة عين شمس، مصر.
- <sup>13</sup> علا السيد محمد (الخريف 2020)، المرجع نفسه.
- <sup>14</sup> Ghislaine Legrand, Hubert Martini (2010), Commerce international, 3<sup>e</sup> édition, DUNOD , Paris.
- <sup>15</sup> المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (2020)، التقرير السنوي أنظر: <https://www.dhaman.net/ar>